المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 209 | 28 صفحة | الخميس 17 مارس 2022

الولايات المتحدة وقضية الصحراء الغربية.. المواقف حسب المصالح

محلل سياسي: محاكمة قيادات النهضة بمثابة رصاصة الرّحمة

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

تحركات دولية لاحتواء الأزمة الليبية

باتت الأزمة السياسية في ليبيا تنذر بتعكرات جدية قد تشهدها البلاد خلال المرحلة القادمة في ظل تعنت الأطراف السياسية وتصاعد وتيرة التصريحات الشديدة اللهجة بينها ما بات يثير المخاوف من احتمال وقوع صدام لن تكون عواقبه حميدة وقد يعيد البلاد الى مربع الحروب الدموية التي شهدتها العشرية الماضية وأدخلت البلاد في أزمات اجتماعية واقتصادية لازال المواطن الليبي يدفع ثمنها.

رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة، أكد في تغريدات عبر حسابه الرسمي بـ»تويتر»، أن مساعيه «ستستمر في العمل على إجراء الانتخابات التي تنهي كل الأجسام الحالية وعلى رأسها حكومة الوحدة التي يرأسها».

وتشهد ليبيا مناكفات وتصريحات متبادلة تكشف حجم الخلافات بين الاطراف الليبية،فرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة،جدد ،السبت،تمسكه بالسلطة وأكد في تغريدات عبر حسابه الرسمي بـ»تويتر»، أن مساعيه «ستستمر في العمل على إجراء الانتخابات التي تنهي كل الأجسام الحالية وعلى رأسها حكومة الوحدة التي يرأسها».

وفي المقابل،قالت الحكومة الجديدة برئاسة فتحي باشاغا، المكلفة من مجلس النواب:»إنها لا تملك التفاوض حول مسألة استلام مهامها بقوة القانون وفقا لقرارات السلطة التشريعية».وأوضحت الحكومة في بيان مساء اليوم السبت أن «هذه القضية سيادية، وهي تخص السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس النواب وبالتوافق مع مجلس الدولة».

وفي لقاء مع المبعوث الأمريكي إلى ليبيا، السفير ريتشارد نورلاند،أكد رئيس الحكومة الليبية المكلف، فتحي باشاغا،عزمه استخدام كل الطرق السلمية والقانونية لمباشرة عمل حكومته من العاصمة طرابلس.ووفق المكتب الإعلامي لحكومة باشاغا، أوضح الأخير أثناء اجتماعه مع نورلاند مساء السبت في تونس «أهمية أن تباشر حكومته عملها، للبدء في تسيير العملية الانتخابية، وتوفير الخدمات

رئيس الحكومة الليبية المكلف، فتحي باشاغا،أوضح الأخير أثناء اجتماعه مع نورلاند في تونس «أهمية أن تباشر حكومته عملها، للبدء في تسيير العملية الانتخابية، وتوفير الخدمات بشكل عاجل وسريع لكل الليبيين».

بشكل عاجل وسريع لكل الليبيين».

أزمة الحكومتين تثير المخاوف من اعادة الوضع الى ما قبل انتخاب حكومة الوحدة الوطنية حين كان هناك حكومتين واحدة في الغرب والأخرى في الشرق وما ترتب عن ذلك من انقسامات في مؤسسات الدولة الدولة ساهمت في انهيار الوضع الاقتصادي ناهيك عن الصراعات والحروب التي تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة واسهمت في تفكك النسيج الاجتماعي في البلاد.

وفي ظل هذه المخاوف تتسارع التحركات الدولية في محاولة لحلحلة الازمة واحتوائها،ودخلت واشنطن على الخط من خلال مبعوثها إلى ليبيا، السفير ريتشارد نورلاند،الذي كثّف مؤخرا من تحركاته من أجل الدفع نحو حسم الخلاف وحلّ أزمة الحكومتين،وايجاد تفاهمات بين طرفي النزاع من شانها أن تجنب البلاد صراعات جديدة.

وكشف نورلاند،عن مفاوضات «عاجلة» يقودها بين الدبيبة وباشاغا، بهدف التوصل إلى تفاهم سياسي حول الأزمة.وقالت السفارة الأمريكية في تغريدات عبر حسابها على «تويتر»، إن «السفير ريتشارد نورلاند أشاد خلال اجتماع مع باشاغا بالاهتمام الذي أبداه للانخراط في مفاوضات عاجلة تيسرها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تفاهم سياسي مع الدبيبة.

السفير ريتشارد نورلاند أشاد خلال اجتماع مع باشاغا بالاهتمام الذي أبداه للانخراط في مفاوضات عاجلة تيسرها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تفاهم سياسي مع الدبيبة.

واشار السفير الأمريكي الى أنه سيتم تحديد شكل ومكان المحادثات من قبل الأطراف نفسها بالتشاور مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.وأكد أن موقف الولايات المتحدة، سوف يظلّ واضحا، قائلا: «نحن نحترم حق الليبيين في تقرير مستقبلهم بأنفسهم»، وتابع: «نحث الطرفين على القيام بذلك بالطرق السلمية فقط دون اللجوء إلى العنف».

وتحدثت تقارير اعلامية عن مبادرة أمريكية لاحتواء الأزمة في ليبيا،ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن المحلل السياسي عز الدين عقيل أن «هناك خطة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مستلهمة من التجربة المصرية والتونسية لإدارة الحكم في ليبيا إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية في يونيو/حزيران المقبل».

وأشار عقيل إلى أن الأمريكيين «أبلغوا الدبيبة بأن موقفه بات صعبا أمام باشاغا وعليه أن ينسحب حفظا لماء الوجه»، وكشف أن هناك قاضيا في المجلس الأعلى للقضاء تم توفير الحماية له قد يتم تنصيبه رئيسا مؤقتا لليبيا لقيادتها إلى الانتخابات التشريعية في يونيو/حزيران أو ما بعده بقليل ربما في يوليو/ تموز أو أغسطس/ آب المقبلين».

وقبل أسبوع، طرحت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، ستيفاني وليامز، مبادرة تضمنت تشكيل لجنة مشتركة من مجلسي

النواب والأعلى للدولة تتكون من 12 عضواً، بواقع ستة من كل مجلس، على أن تجتمع في 15 آذار/مارس الجاري في مكان يجري التوافق عليه، للعمل لمدة أسبوعين لوضع قاعدة دستورية توافقية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

كما قالت وليامز في مقابلة مع وكالة بلومبيرغ، إن الدبيبة قد يجري محادثات مباشرة مع باشاغا لحل الأزمة السياسية في البلاد، موضحة أن الطرفين أبديا ردود فعل إيجابية، وأن الشيء الجيد هو أن الجميع مستعد للمشاركة في حوار بناء، وهذا ما نحتاج إلى البناء عليه.

وأكد رؤساء مجموعة العمل السياسية (الجزائر، ألمانيا، جامعة الدول العربية والأمم المتحدة)،في بيان دعمهم الكامل لجهود المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، للخروج من حالة الانسداد الراهنة في البلاد .وجددوا دعمهم لمبادرتها الرامية لعقد اجتماع للجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للتوافق على إطار دستوري وقانوني للانتخابات.

وأكد البيان أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة وذات المصداقية هي الحل الوحيد للأزمات السياسية المتكررة في ليبيا.وشدد على أهمية إحراز تقدم مستمر على المسارين الاقتصادي والأمني للحوار الليبي-الليبي. وأكد المشاركون، أهمية الحفاظ على الهدوء والاستقرار على الأرض وضرورة إعادة بناء التوافق بين الأطراف السياسية الليبية.

وأكدت حكومة باشاغا وجود تحركات دولية لاحتواء الأزمة المتصاعدة وقالت في بيان لها أنها «تتعامل مع أي مساع دولية أو محلية من منطلق ضرورة احترامها للسيادة الليبية وما يصدر عنها من قرارات، وأن هذه المساعي من الدول الصديقة مرحب بها في إطار تسليم سلس للسلطة من حكومة الوحدةالوطنية»، مجددة التأكيد على أن «لا حل جذري للأزمة الليبية إلا بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بآليات وآجال واضحة ومحددة وقاعدة دستورية متوافق عليها.

وفي وقت سابق، قال رئيس الحكومة المكلف من البرلمان فتحي باشاغا، إن بعض الدول عرضت الوساطة، وأنه قد قبلها، مضيفاً أن ممثلي الدول أخبروه بعد يوم واحَد أن رئيس الحكومة المنتهية الولاية رفض الوساطة.وتابع باشاغا:»صبرت حكومتنا على هذه التعديات وأجرينا اتصالات

يزداد الوضع الاقتصادي في ليبيا سوءا وتردي الوضع المعيشي الذي أثقل كاهل المواطن الليبي خاصة مع انعدام السيولة وتردي الخدمات وارتفاع الاسعار في السلع الأساسية.

بسفراء عدة دول لفتح المجال الجوي أو الطريق الساحلي، لكن الدول لم تفلح في الضغط على الحكومة المنتهية الولاية لفتح المجال الجوي».

وتسود في ليبيا والعاصمة طرابلس خصوصا أجواء من التوتر بعد محاولة قوات موالية لرئيس الحكومة الليبي المكلف من قبل مجلس النواب فتحي باشاغا، دخول المدينة الخميس الماضي، إلا أن مساع محلية ودولية نجحت في تهدئة الأوضاع بينها وبين قوات تتبع الدبيبة كانت تصر على منعها من الدخول.

وأعلن باشاغا، انسحاب المجموعات المسلحة التي احتشدت في العاصمة طرابلس وضواحيها لدعمه ضد الحكومة القائمة، بعد دعوات إلى التهدئة من الأمم المتحدة، وواشنطن.وقال باشاغا،»نحن مستعدون لأي حوار، ونحن دعاة سلام وليس دعاة حرب، ونطمئن أهلنا في طرابلس بأنه لن تكون هناك حروب».

وقال المكتب الإعلامي لـ»باشاغا» في بيان له: «ننوه إلى أن القوة التي اتجهت، اليوم، إلى العاصمة طرابلس هي قوة للتأمين وليست للحرب، ورغم صعوبة الموقف فإن أفرادها آثروا حقن الدماء، وعدم استخدام السلاح والعودة إلى مقار تمركزهم السابقة، شريطة أن تتوقف الحكومة المنتهية الولاية عن أي إجراءات تتعلق بقفل الأجواء أو أي عراقيل تخالف القانون، وقد جاء هذا الإجراء أيضًا استجابة لمطالبات أصدقائنا الدوليين والإقليميين، ونزولًا عند رغبة العديد من الشخصيات الوطنية».

وفي ظل الأزمة السياسية يزداد الوضع الاقتصادي في ليبيا سوءا وتردي الوضع المعيشي الذي أثقل كاهل المواطن الليبي خاصة مع انعدام السيولة وتردي الخدمات وارتفاع الاسعار في السلع الأساسية على غرار الدقيق والزيت ورغيف الخبز الذي زادت الازمة الروسية الأوكرانية من وطأته،وبات المواطن الليبي بجد صعوبة كبيرة في توفيره.

وتأثرت ليبيا كغيرها من دول العالم نتيجة لتوقف صادرات القمح التي كانت تعتمد عليها من أوكرانيا وروسيا .وهو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش خلال إحاطته الثلاثاء الماضي، للصحفيين، حيث أكد أن ليبيا ضمن 18 بلدا أفريقيا يستورد ما لا يقل عن 50% من القمح.

وجدد جوتيرش دعوة البلدان إلى إيجاد طرق مبتكرة بهدف تمويل الاحتياجات الإنسانية والإنمائية المتزايدة والتبرع بسخاء والإفراج الفوري عن التمويل المتعهد به، معلنًا عن إنشاء مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية بشأن الغذاء والطاقة والتمويل في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتعتمد ليبيا على استيراد المواد الغذائية، حيث يأتي 75% من استهلاكها من القمح من روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى الاستيراد من مصر وتونس والجزائر الذين أعلن بعضهم وقف تصدير بعض السلع أيضا .ومع اقتراب شهر رمضان تزداد المخاوف من تصاعد الأزمة الاقتصادية وتاثيراتها الوخيمة على حياة المواطن الليبي في مختلف أنحاء البلاد.

الولايات المتحدة وقضية الصحراء الغربية.. المواقف حسب المصالح

القاعدة في التعامل الأمريكي مع القضايا العربية أن المصلحة الخاصة هي المحدد في كل شيء تقريبا، والاستثناء هي نظرها إلى مصالحنا نحن. لا يسعفنا التاريخ على الأقل في النصف قرن الأخير، بموقف أمريكي منصف في أي قضية عربية إلا فيما تراه إدارة البيت الأبيض منسجما مع مواقفها. ولكي يكون الكلام موضوعيا، فإن المواقف الأمريكية متشابهة تقريبا مع كل دول العالم الثالث، لكن لأن المنطقة العربية مجال ساخن وأرض خصبة للصراعات، يكون من السهل تسجيل المواقف الدائمة للأمريكان فيما يخصها.

شريف الزيتوني

إذا كان الصراع العربي الصهيوني محسوما بالنسبة إلى الولايات المتحدة منذ عقود وبوجه مكشوف، في إطار الانحياز الدائم لفائدة المحتل، فإن سياسة الترضيات والمناورة هي الطاغية في قضايا أخرى، مثلما تفعل في أزمة الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو التي يبدو أن واشنطن هذه المرة أقرب فيها إلى الرباط منها إلى أي أطراف أخرى.

وإذا كان الصراع العربي الصهيوني محسوما بالنسبة إلى الولايات المتحدة منذ عقود وبوجه مكشوف، في إطار الانحياز الدائم لفائدة المحتل على حساب شعب مسلوب حقّه، وسط هواية عربية واضحة، هي الصمت، فإن سياسة الترضيات والمناورة هي الطاغية في قضايا أخرى، حسب علاقتها بكل دولة في المنطقة، حيث يمكن أن تصدّر مواقف مساندة في أزمة ما أو أن تصدر الموقف ونقيضه عندما يكون هناك طرفان مختلفان، المهم أن تبقي على سياسة الدوران والقفز في كل اتجاه، وهذا الحديث يجرنا أساسا في أزمة الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو التي يبدو أن واشنطن هذه المرة أقرب فيها إلى الرباط منها إلى أي أطراف أخرى، ويبدو أيضا أن العلاقات القوية لأصحاب القرار المغربي مع واشنطن ساهمت بشكل كبير في تصدير موقفها المساند، رغم أنها وكما عادتها يمكن أن ترمي طعما للأطراف المقابلة سواء سرا أو علنا لكي تبقي على قاعدة تشبيك الأوراق التي تخرج منها غالبا فائزة، بعيدا عن الجانب الأخلاقي الذي لا تحسب له حسابا.

وفي تبيّن للمواقف الأمريكية الأخيرة حول الصحراء الغربية، عبّرت واشنطن عن ثبات موقفها في مقترح المغرب الذي يمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا يكون تحت سيادة الرباط، لإنهاء النزاع في قضية طال أمدها ولن تنتهي المشاكل المغاربية دون أن يكون فيها الحل الدائم بعيدا عن كل المحاولات الترقيعية. وقد سبقت ذلك تصريحات أخرى تعتبر أن المقترحات التي يُقدّمها المغرب واقعية وجديرة بالثقة.

الموقف الأمريكي الجديد جاء على لسان نائبة وزير الخارجية الأميركي، وندي شيرمان، في أعقاب مباحثات أجرتها مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة يوم الثامن مارس الجاري، في إطار الحوار الاستراتيجي بين البلدين، حيث ذكرت في تصريح صحفي من العاصمة الرباط «نستمر في اعتبار

في تبيّن للمواقف الأمريكية الأخيرة حول الصحراء الغربية، عبّرت واشنطن عن ثبات موقفها في مقترح المغرب الذي يمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا يكون تحت سيادة الرباط، لإنهاء النزاع في قضية طال أمدها ولن تنتهي المشاكل المغاربية دون أن يكون فيها الحل الدائم بعيدا عن كل المحاولات الترقيعية.

مخطط الحكم الذاتي جديا وذا مصداقية وواقعيا»، مذكرة بأن بلادها «والمغرب يدعمان معا بقوة جهود المبعوث الأممي للصحراء الغربية، بروح منفتحة لإيجاد حل يقود إلى مخرج دائم يرضي كافة الأطراف».

ولكي تكون الصورة واضحة للمتابع العربي والمغربي، من الواضح أن التوجه المغربي نحو تطبيع العلاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي له أيضا دور كبير في نيل مساندة المغرب في هذه القضية، بل ربما سبقت ذلك مفاوضات من أجل الحصول على ذلك الموقف الذي يعتبر بالنسبة إلى الرباط، أهم من بقية كل الأطراف الإقليمية والدولية مجتمعة.

ويبدو أن السياسة الأمريكية في علاقة بالصحراء الغربية لا تتغير بتغيّر الرؤساء، حيث تأتي التصريحات الجديدة منسجمة مع مواقف قديمة من فترة الرئيس السابق «دونالد ترامب» ومواصلة لما صدّرته واشنطن قبل حوالي سنة عندما أعلن، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى جوي هود، خلال لقاء مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، عن مواصلة الاعتراف بسيادة المملكة على الصحراء الغربية.

كما يمكن التعرّف على التوجه الأمريكي العام في قضية الصحراء، من خلال ردود فعل «البوليساريو»، غير الراضية على واشنطن، والتي صدرت في ديسمبر 2020، عن ممثل «البوليساريو» في واشنطن، مولود السعيد، حين عبّر عن أسفه للقرار الذي أعلن عنه الرئيس الولايات المتحدة السابق، دونالد ترامب، بخصوص اعترافه بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية، معتبرا أن ذلك لن يغير طبيعة أو وضع الإقليم، رافضا أن يستخدم من سماه «الشعب الصحراوي» سلعة في المعاملات الدبلوماسية الدولية.

كما عبّر ممثلون للجبهة المعارضة بشدة للمغرب

يبدو أن السياسة الأمريكية في علاقة بالصحراء الغربية لا تتغير بتغيّر الرؤساء، حيث تأتي التصريحات الجديدة منسجمة مع مواقف قديمة من فترة الرئيس السابق «دونالد ترامب» ومواصلة لما صدّرته واشنطن قبل حوالي سنة عندما أعلن، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى جوي هود، خلال لقاء مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، عن مواصلة الاعتراف بسيادة المملكة على الصحراء الغربية.

وغير المعترفة بالتقسيمات الحدودية، عن رفضهم للزيارة التي قام وفد من السفارة الأمريكية إلى مدينتي العيون والداخلة في شهر يناير، معتبرين أن ذلك فيه تعدّ على «حقوق الصحراويين»، وأن المدينتين تعتبران حسب الاتفاقات الدولية تحت «السيادة الصحراوية».

جانب آخر مهم في الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء، وهو العلاقة مع الجزائر. فعلى عكس المغرب التي يعتبر النظام الرسمي فيها وفي أغلب فتراته قريبا من واشنطن، تتأرجح العلاقات مع الجزائر حسب الظروف باعتبار أن الأخيرة بالمنطق التصنيف السياسي التقليدي أقرب إلى «الشرق» منها إلى الغرب رغم التموقع الجغرافي المتوسطي المنفتح على أوروبا. وفي بعض الأحيان تكون هناك اختلافات بين البلدين يمكن فهمها حتى من السياقات الدولية، لعل آخرها الموقف الجزائري مما يحصل في أوكرانيا بعد الهجوم الروسي وعدم الانصياع للضغوطات الأمريكية على حلفائها لإدانة موسكو، وبالتالي اتخاذ موقف لصالح المغرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يكون طبيعيا ومنتظرا، بل قد يكون أداة ضغط تناور بها في المستقبل.

ما يمكن استنتاجه حول الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الرباط، فرضته جملة من الاعتبارات، أولها الحفاظ على حليف قوي ومستقرّ، في المنطقة المغاربية، وثانيها توجه المغرب نحو التطبيع مع إسرائيل ولما لواشنطن من دور في ذلك، وثالثا، عدم الاطمئنان الدائم للجزائر، واستغلال ورقة الصحراء كأداة ضغط في أي خلافات قد تحصل بينهما، رغم أن الساسة الجزائريين يصرحون في مرات كثيرة عدم تدخلهم في قضية الصحراء إلا فيما يخص مصلحة البلاد والاستقرار الاقليمي.

مع عودة الإستثمارات الأجنبية..انتعاشة مرتقبة في أفق الاقتصاد التونسي

حمل استئناف مجموعة بوخاطر الإماراتية مشروع المدينة الرياضية بالعاصمة التونسية، رسالة طمأنة قوية للشركاء الأجانب لتونس وإنعاش للتوقعات الاقتصادية بالبلاد بعد الأزمات المتلاحقة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة خاصة بعد ما تسببت فيه جائحة كورونا من ركود عالمي أثر تأثيرا بالغا على الإقتصادات النامية منها الاقتصاد التونسي كما زادت الأزمة السياسية الأخيرة من مخاوف المستثمرين والشركاء الأجانب.

نجاة فقيري

قال رئيس مجموعة بوخاطر الإماراتية إن «صورة تونس لا تحتاج إلى تحسين و لا تعديل لأنها تبقى جميلة ورائعة»

بتكلفة جملية تفوق 5 مليار دولار أعلن رئيس مجموعة «بوخاطر» الإماراتية صلاح بوخاطر خلال مؤتمر صحفي نظمتها المجموعة بالعاصمة التونسية، انتهاء أشغال التهيئة بمقسم سيدار والانطلاق القريب في المراحل الأولى لمشروع مدينة تونس الرياضية الذي يمتد على قرابة 250 هكتارا على الضفاف الشمالية لبحيرة تونس، شمالي العاصمة. وقال رئيس مجموعة بوخاطر الإماراتية إن «صورة تونس لا تحتاج إلى تحسين و لا تعديل لأنها تبقى جميلة ورائعة» مؤكدا أن فرص الاستثمار في تونس جيدة خاصة المشاريع المميزة والاستراتيجية.

وأفاد صلاح بوخاطر أن تمسكهم بمشروع مدينة بوخاطر الرياضية هو بعيد عن التحولات السياسية بالبلاد الذي لن تلقي بظلاله على مشروعهم ولم يوقفه أبدا لالتزامهم أولا باتفاق مع تونس منذ سنة 2008 لبعث هذا المشروع منذ 17 عاما مؤكدا على الجميع النظر للمشاريع ببعد نظر ولا يقف عند بعض الأمور السياسية .

ويحضى هذا المشروع في المقابل باهتمام خاص من قبل الدولة التونسية وحكومتها الحالية لأهمية الكبيرة من حيث قيمة الاستثمارات الضخمة التي يتضمنها وفرص العمل التي سيحدثها، علاوة على أنه يمثل دعوة هامة للمستثمرين الأجانب بالعودة إلى تونس مرة أخرى ما يفتح الأفق الضيق الذي يعاني منه الاقتصاد التونسي.

أفاد صلاح بوخاطر أن تمسكهم بمشروع مدينة بوخاطر الرياضية هو بعيد عن التحولات السياسية بالبلاد الذي لن تلقي بظلاله على مشروعهم

يرى الخبراء والمراقبون أن عودة مجموعة بوخاطر تمثل مؤشرا إيجابيا على تحسن مناخ الاستثمار في تونس، خاصة مع بوادر عودة الاستقرار السياسي والاجتماعي ومواصلة صندوق النقد الدولي مشاوراته مع الطرف التونسي. وقد أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي كريس جيريجات، في تصريحات إعلامية سابقة أن المحادثات مع السلطات التونسيّة سجّلت تقدّما « لقد حققنا تقدما جيدا» وذلك عقب زيارة افتراضية انطلقت منتصف شهر فبراير الماضي.

وأوضح جيريجات أن المناقشات ستتواصل خلال الأسابيع القادمة للنظر في إمكانية الدخول في برنامج تمويلي جديد مع تونس. كما أعلن أنّ صندوق النقد الدولي «سيظل، كما كان من قبل، على تواصل وثيق مع السلطات لدعم تونس وشعبها».

من جانبه أكّد نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريد بلحاج، أن تونس ليس أبدا في عزلة ولها شركاؤها والأطراف الداعمة لها، داعيا إلى التخلص من فكرة ان تونس في عزلة. مفيدا أن تونس ومنذ سنوات موجودة وسط الإهتمامات الإيجابية للعالم، وفق تعبيره. وشدد فريد بالحاج أن إمكانية الإصلاح والخروج من الازمة في تونس ممكنة جدا.

رغم تراجع تدفق الإستثمارات الخارجية على تونس في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعيشها منذ 2011 إلا أنها لم تستثنى من محطات الإستثمار العالمية حيث ستعيش تونس على وقع ثلاثة مواعيد استثمارية عالمية هامة تحضى باهتمام كبير من الحكومة التونسية الحالية ومن المؤسسات المعنية لما ستحمله من منعرجات حاسمة وآفاق جديدة لعودة الإستثمارات الأجنبية بنسبها المعهودة وتنشيط الدورة الاقتصادية التونسية.

ويتمثل الموعد الأول في منتدى تونس للاستثمار الذي سينعقد في النصف الثاني من شهر جوان/يونيو 2022، أما الموعد الثاني فهو مؤتمر القمة الثامنة

يـرى الخبـراء والمراقبـون أن عـودة مجموعـة بوخاطر تمثل مؤشـرا إيجابيا على تحسـن منـاخ الاسـتثمار في تونـس، خاصـة مـع بـوادر عـودة الاسـتقرار السياسـي والاجتماعي ومواصلـة صنـدوق النقـد الدولـي مشـاوراته مع الطرف التونسـي

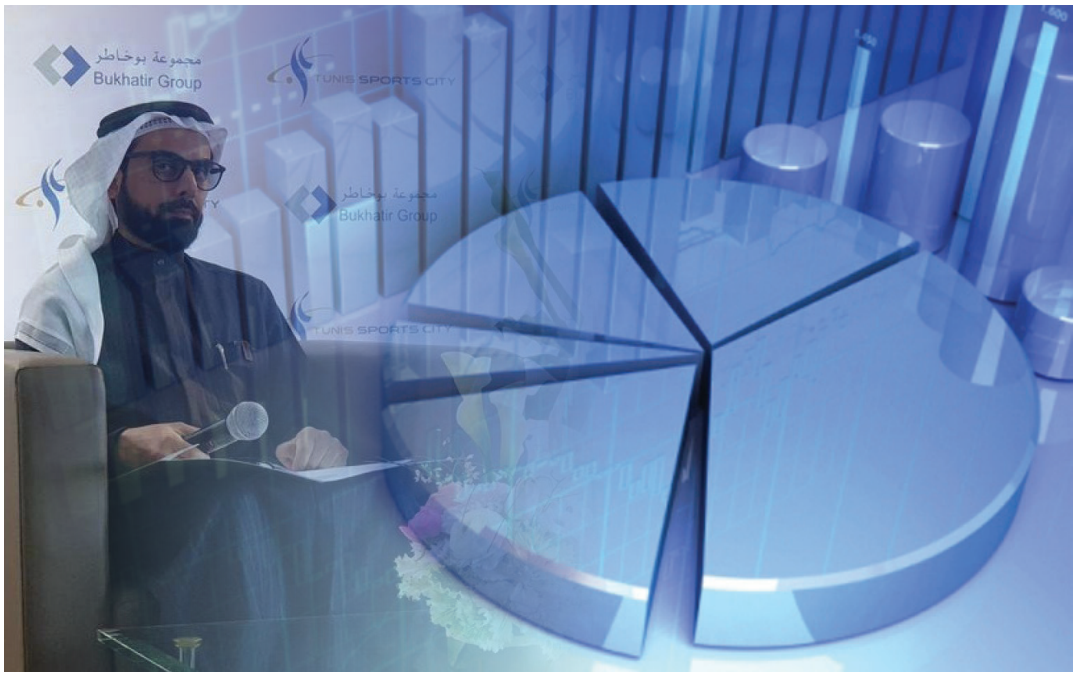

أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي كريس جيريجات، في تصريحات إعلامية سـابقة أن المحادثات مع السـلطات التونسيّة سجّلت تقدّما لقد حققنا تقدما جيدا»

لمؤتمـر طوكيـو الدولـي لتنميـة أفريقيـا (تيـكاد 8) في يومـي 27 و28 أوت/أغسـطس 2022، أمـا الموعـد الثالـث فسـيكون مؤتمـر اقتصـادي رفيـع المسـتوى علـى هامـش احتضـان تونـس للقمـة الفرنكفونيـة في نوفمبـر 2022. وتتزامـن هـذه التظاهـرات الهامـة ذات الطابـع الإسـتثماري الترويجـي مـع شـروع تونـس في إعـداد مخطـط تنمـوي جديـد خـلال الفتـرة 2025/2023 والـذي سـيتضمن حزمـة مـن الإجـراءات والمشـاريع الهامـة تتصدرهـا إنعـاش الاسـتثمار.

ويعتبـر تحسـن المؤشـرات الوبائيـة بتونـس والعديـد مـن دول العالـم خطـوة إيجابيـة نحـو انتعاشـة إقتصاديـة شـاملة، رغـم تداعيـات الحـرب، إضافـة إلـى الإرتفـاع الهـام لإقبـال السـياح الأجانـب علـى تونـس بنسـبة 50 % مقارنـة بالعـام الماضـي. حركيـة نشـطة تنتظـر تونـس خـلال السداسـي الثانـي مـن العـام الحالـي مـن شـأنها إنعـاش الاقتصـاد التونسـي وتخفيـف حـدة الأزمـات التـي تعيشـها البـلاد.

مقتل يحيى الجوادي..ضربة قاسمة لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي

أعلن الجيش الفرنسي في السادس من هذا الشهر مقتل القيادي الجزائري في جماعة «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» المدعو يحيى جوادي في عملية للقوات الفرنسية بمالي.

رامي التلغ

أعلن الجيش الفرنسي في السادس من هذا الشهر مقتل القيادي الجزائري في جماعة «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» المدعو يحيى جوادي في عملية للقوات الفرنسية بمالي.

وحول العملية، ذكر بيان للجيش الفرنسي أنه في ليلة 25 إلى 26 فبراير/شباط 2022، نفذ جنود برخان عملية على بعد حوالي 100 كيلومتر شمال تمبكتو تم خلالها تحييد الجهادي.

وقال البيان إنه «بعد تحديد موقعه... والتعرف عليه رسميا، تم تحييده من خلال تدخل بري، بدعم من مروحية تايغر للاستطلاع والهجوم وطائرتين فرنسيتين بدون طيار».

ويأتي هذا ذلك في سياق التوترات الشديدة بين فرنسا والسلطات الانتقالية المالية، والتي أدت إلى إعلان خروج القوات الفرنسية من البلاد في 17 فبراير/شباط.

ويعتبر يحيى جوادي والمكنى بـ«أبو عمار» أحد القادة البارزين في التنظيم الإرهابي «القاعدة ببلاد المغرب» الذي يتخذ من شمال مالي مركزا لعملياته الإرهابية.

يحيى جوادي في الخمسينيات من عمره، هو من أقدم الإرهابيين الذين التحقوا بالجماعات الإرهابية قبل نحو 28 سنة، وتحديدا سنة 1994.

وانضم جوادي إلى صفوف «الجيش الاسلامي للإنقاذ» والمنبثق عن «الجبهة الاسلامية للإنقاذ» المحظورة في الجزائر والتي تسببت في مقتل نحو ربع مليون جزائري، وأدخلت البلاد في أخطر أزمة أمنية في تاريخها.

كان الصديق المقرب والذراع اليمنى للإرهابي عبد المالك دروكال، الذي أسس في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» والتي نفذت عدة مجازر في الجزائر.

> يعتبر يحيى جوادي والمكنى بـ«أبو عمار» أحد القادة البارزين في التنظيم الإرهابي «القاعدة ببلاد المغرب» الذي يتخذ من شمال مالي مركزا لعملياته الإرهابية.

وهو التنظيم الذي أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة، قبل أن تتحول «الجماعة السلفية» إلى ما يعرف اليوم بـ«القاعدة في بلاد المغرب» التي تأسست مطلع الألفية الحالية.

وتولى «أبو عمار» قيادة المكتب الإعلامي لـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، قبل أن تتم ترقيته إلى «منصب قائد عسكري» في سبتمبر/أيلول 2006.

وفي آب/أغسطس 2007 عينه درودكال رئيسا لـ«المنطقة التاسعة» بالساحل ومنحه مسؤولية إمارة الصحراء خلفاً لمختار بلمختار بعد خلاف دامٍ بينهما.

وفي عام 2015 تولي قيادة «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب» «فرع ليبيا»، قبل أن يظهر في مالي سنة 2019 وتحديدا في منطقة «تمبكتو» حيث تولى منصب «منسق مالي ولوجيستي» للتنظيم.

وفي 2014، أدرجت الأمم المتحدة يحيى جوادي على لوائح الإرهاب من بين قادة تنظيم «القاعدة ببلاد المغرب»، وكان حينها هو قائد منطقة الساحل والصحراء الكبرى الواقعة تحت سيطرة «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب» ، وكذلك رئيس جماعة طارق ابن زياد، وهي أحد مكونات تنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وتوجد قاعدة دعمه في شمال مالي.

ووفق تقارير أمنية دولية سابقة، فقد كان الإرهابي «أبو عمار» مهندس المناطق العسكرية لـ«إمارة الصحراء»، وتولى قيادة أكبر منطقة عسكرية وهي تلك الإمارة والتي تمتد بين مالي والنيجر ونيجيريا وليبيا وموريتانيا وتشاد تحت مسمى «أمير أمراء الصحراء».

وصعد اسم «أبو عمار» بعد الصراع الذي نشب بين درودكال وبلمختار عام 2007، واشتهر حينها بسلسلة عمليات إجرامية كبيرة من اعتداءات وعمليات اختطاف.

توقع الجيش الفرنسي أن عملية قتل يحيي جوادي المعروف بـ«أبو عمار الجزائري» ستُضعف سطوة القاعدة، ويحرم حلفاء التنظيم من الدعم والإمداد، إلا أن خبراء قالوا في تصريحات صحفية، إن هناك أمور تجعل هذا التأثير محل شك.

ومنذ توليه قيادة منطقة الصحراء، قام أبو عمار بإعادة هيكلة إمارة الصحراء بالتزامن مع تزايد عدد الملتحقين بالتنظيم الإرهابي في المنطقة، وأسس 4 تشكيلات بين كتيبتين وسريتين، وهي: «كتيبة الملثمين»، و«كتيبة طارق بن زياد»، و«سرية الفرق»، و«سرية الأنصار».

لهذا الدور المحور الذي كان يلعبه الجوادي داخل القاعدة،توقع الجيش الفرنسي أن عملية قتل يحيي جوادي المعروف بـ«أبو عمار الجزائري» ستُضعف سطوة القاعدة»، ويحرم حلفاء التنظيم من الدعم والإمداد، إلا أن خبراء قالوا في تصريحات صحفية» إن هناك أمور تجعل هذا التأثير محل شك.

ويرى الأكاديمي الموريتاني المتخصص في العلوم السياسية «بون ولد باهي»، فإن تأثير مقتل الجزائري على «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» يخص الجوانب التنظيمية، لكن الكثير من قادة داعش وتنظيم القاعدة قتلوا في عمليات مشابهة، وهذا لم يؤثر على خطط التنظيمين؛ لأنهما بالدرجة الأولى فكرة يحملها كل أفرادهما ويؤمنون بها.

ولم يستعبد ولد باهي أن يشن «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» عمليات إرهابية للرد على مقتل قادته وعلى رأسهم أمير إمارة الصحراء.

ويعد أبو عمار الجزائري الأخطر في شمال مالي، وهو مسؤول التنسيق والاتصال مع جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» المتحالفة مع تنظيم القاعدة، والتي ساعدت في تنسيق الإمدادات والتمويل.

وفي الوقت الذي تواجه فيه منطقة الساحل الإفريقي خطر تنقل الإرهابيين عبر الحدود، تستعد فرنسا لإعادة نشر 2400 جندي بعيدًا عن مالي، حيث أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فبراير، سحب قوات بلاده نظرا لتأزم العلاقات مع المجلس العسكري الحاكم هناك، بعد أن قضت فيها 9 سنوات.

ورغم هذا القرار، قالت هيئة أركان الجيش الفرنسي إن قوة «برخان» مصممة على مواصلة القتال ضد الجماعات الإرهابية، بالتعاون مع شركائها الساحليين والأوروبيين والأميركيين المتمركزين في مالي.

إلى ذلك يرى مراقبون أن مقتل الجزائري نموذج لأسلوب فرنسا في استهداف رؤس الجماعات الإرهابية لإرباك التنظيم، ولكن هذا لن يقضي عليه بشكل كبير.

من جانب آخر يذهب خبراء مختصون في شؤون المنطقة أنه يبدو أن هناك محاولات فرنسية للترويج لأهمية دورها في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وأن غيابها لا يمكن تعويضه بالدور الروسي، كما اتضح في تصاعد العمليات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة، وفقاً لوجهة نظر باريس، فضلاً عن العملية التي أعلنت عنها باريس واستهدفت خلالها القيادي أبو عمار الجزائري.

محلل سياسي: أتوقع حدوث توافق بين الدبيبة وباشاغا

رجح المحلل السياسي والخبير القانوني محمد صالح جبريل تفاهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ورئيس حكومة الاستقرار فتحي باشاغا بشأن تسليم السلطة التنفيذية سلميا مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن حكومة الدبيبة باتت قاب قوسين أو أدنى من التسليم لحكومة باشاغا بضمان عدم الملاحقة القانونية.

إلى نص الحوار

حوار/ سوزان الغيطاني

الولايات المتحدة تريد الوصول لتفاهمات بين السلطتين التنفيذيتين لتجنب أي حالة من عدم الاستقرار في حوض البحر المتوسط خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية.

السفير الأمريكي أعلن عن محادثات بين الدبيبة وباشاغا برعاية أممية برأيك ما مدى إمكانية نجاحها؟

المحادثات بين الدبيبة وباشاغا والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية أمر طبيعي حيث أن الولايات المتحدة تريد الوصول لتفاهمات بين السلطتين التنفيذيتين لتجنب أي حالة من عدم الاستقرار وحوض البحر المتوسط خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية لذلك فإن موقف الولايات المتحدة يسعى لتجميد الملف الليبي لحين الوصول لحل بشأن أزمة روسيا وأوكرانيا التي تحتاج لبعض الوقت لذلك فإن الحكومة الأمريكية اتخذت موقف الحياد من الطرفين الليبيين (باشاغا الدبيبة).

البعض تحدث عن تفاهمات غير معلنة لتسليم السلطة ما مدى واقعية هذا الطرح برأيك؟

أتوقع حدوث توافق بين الطرفين وأعتقد أن حكومة الدبيبة قاب قوسين أو أدنى من التسليم لحكومة باشاغا بالطرق السلمية وبضمانات عدم الملاحقة القانونية.

وأعتقد أن التفاهمات غير المعلنة تصب في إطار المباحثات المكثفة والتي لمسناها في تصريحات باشاغا بأنه لن تكون هناك حرب حتى أن التحشيدات العسكرية لم يكن لديها أوامر باستخدام القوة ضد أي معطل لعمل الحكومة الجديدة وهو أمر يجعلنا نرى أن الحكومة الجديدة تبحث عن استلام زمام الأمور بعيدا عن أي مشادات مع حكومة الدبيبة.

ولكن خلال الأيام الماضية كان هناك تحشيدات عسكرية لكنها تراجعت فكيف قرأت هذه الخطوة؟

باشاغا أعلن أن القوات الموجودة هي قوات

التحشيدات العسكرية لم يكن لديها أوامر باستخدام القوة ضد أي معطل لعمل الحكومة الجديدة .

حماية وليس حرب رغم أنه كان هناك استنفار من المجموعات المحسوبة على الدبيبة لكن ما أعلنه باشاغا أوفى به وهو عدم استخدام القوة.

برأيك ما هي أسباب الاستقالات المتوالية في حكومة الدبيبة؟

الاستقالات أمر طبيعي خاصة وأن العالم أجمع على أن حكومة الدبيبة هي حكومة تسيير أعمال ولم تفي بأي التزام أوكل إليها ومسألة بقاء وزراء في مناصب دون تنفيذ المهام الموكلة لهم ثم التطورات التي حدثت بشأن الصراع على السلطة يجعل خروجهم من المشهد أمر ضامن لعدم المحاسبة عن أي تجاوزات أو تقصير خلال الفترة التي تولوا فيها زمام الأمور

هل هناك تهديدات أمنية لحكومة باشاغا؟

لا أعتقد ذلك في ظل تدخل العقلاء من المنطقة الغربية بشأن وجود حل توافقي لإتمام عمليات التسليم والاستلام بين الدبيبة وباشاغا حيث توجد مساعي لإعطاء حكومة الدبيبة ضمانات من قبل الدول الساعية لعدم وجود صراع مسلح في الغرب الليبي وشمال إفريقيا

برأيك هل الصراع في ليبيا صراع شرعية أم صراع مصالح؟

صراع الدبيبة هو صراع مصلحة وليس

تجاوزات الدبيبة وانفراده بالسلطة من الجرائم التي يحاسب عليها القانون الليبي وكذلك عدم الاستجابة لقرارات تسليم السلطة.

صراع شرعية وهذا اتضح في إخفاقه في إنجاز الانتخابات في 24 ديسمبر 2021 مع إعطاء وعود فضفاضة بإجراء انتخابات برلمانية في شهر يونيو المقبل مع استمراره رئيسا للوزراء في ليبيا.

وما هي السيناريوهات المطروحة في حال فشل أو نجاح المفاوضات؟

أتوقع أن يتم وضع ملف الدبيبة أمام مكتب النائب العام حيث أن تجاوزات الدبيبة وانفراده بالسلطة من الجرائم التي يحاسب عليها القانون الليبي وكذلك عدم الاستجابة لقرارات تسليم للسلطة للحكومة الجديدة لذلك أتوقع أن يتجه مجلس النواب لنقل الملف لمكتب النائب العام وفتح تحقيقات مباشرة في هذه الجرائم.

هل ترى أن تغيير السلطة التنفيذية يصب في صالح إجراء الانتخابات أم العكس؟

بكل تأكيد فإن الحكومة التي فشلت في إنجاز الانتخابات في 24 ديسمبر ولن تقدم شئ للوصول للانتخابات المقبلة ونأمل أن تكون الحكومة الجديدة على قدر المسؤولية في إنجاز الانتخابات خلال مدة زمنية محددة.

برأيك هل ملف المصلحة الوطنية يسير في الطريق الصحيح أم أنه يفتقد للخطوات العملية الفعلية؟

ملف المصالحة معقد لكن نأمل أن يكون من أولويات الحكومة الجديدة ومجلس النواب والشعب الليبي لأن المصالحة هي الباب الأول لبناء الدولة وإنهاء الخصومة.

محلل سياسي: محاكمة قيادات النهضة بمثابة رصاصة الرّحمة

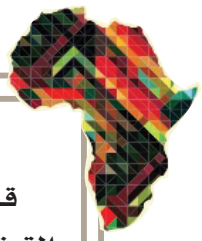

قام قاضي التحقيق بالمحكمة التونسية، الأيام الماضية بإحالة راشد الغنوشي، ورفيق عبد السلام، للقضاء بتهمة تلقي الحزب تمويلات أجنبية لحملة انتخابية وقبول تمويل مباشر مجهول المصدر. وقال مكتب الاتصال بالمحكمة الابتدائية بتونس إنه إثر اكتمال البحث في قضية «اللوبينغ»، أو جماعات الضغط، تقرر إحالة حزب حركة النهضة، في شخص ممثله القانوني رئيس الحركة راشد الغنوشي، وكذلك أحد قيادات الحركة الذي ثبت ضلوعه في إبرام عقد الاستشهار، وهو صهر الغنوشي، رفيق عبد السلام، على المجلس الجناحي بالمحكمة الابتدائية بتونس.. وللوقوف على مستجدات المشهد التونسي كان لـ «بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الكاتب والمحلّل السياسي التونسي فوزي النّوري، وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

بداية.. كيف تقيم مستجدات المشهد التونسي؟

في الحقيقة بعد أن تمّ تقويض المشهد القديم الذي أعاد إنتاج نفسه بوجوه جديدة وتسويات جديدة وكلّها تحوم حول الحركة الاسلامية والتي بإزاحتها تمّ إضعاف وإنهاك كلّ القوى المرتبطة بها تحالفا أو إسنادا أو حتّى معارضة ويمكن القول إن هنالك حالة عامّة من التخبّط في المجتمع السياسي ينتصب قبالته على الطرف النقيض مؤسّسة الرئاسة مسنودة بزخم شعبي واسع تتحرّك في كلّ المساحات وتهيّؤ لمناخات سياسية جديدة وواقع جديد.

ماذا عن تفاصيل إحالة الغنوشي وصهره للقضاء ؟

التفاصيل بين أيدي أجهزة الأمن والقضاء لكن يمكن القول إنّها إحالة منتظرة وهي تتعلّق بملفّات كبرى وفي اعتقادي إنّ حلّ المجلس الأعلى للقضاء وتنصيب المجلس المؤقت سيفتح الباب على مصراعيه لوضع الملفّات الكبرى على الطاولة المتعلّقة بالأمن

هناك حالة عامّة من التخبّط في المجتمع السياسي بتونس.

القومي والاغتيالات السياسية وشبكات التبييض والفساد ...

لكي لا نطيل أكثر فقد الغنوشي وصهره وغيرهم حتّى من خارج النهضة تلك الحماية المرتبطة بثقل تنظيماتهم السياسية وبالتالي من المنتظر تواصل وتوسّع هذه المحاكمات داخل الحركة وخارجها.

ما الذي تمثله هذه الخطوة؟

تمثّل هذه الخطوة منعرجا حاسما في تاريخ

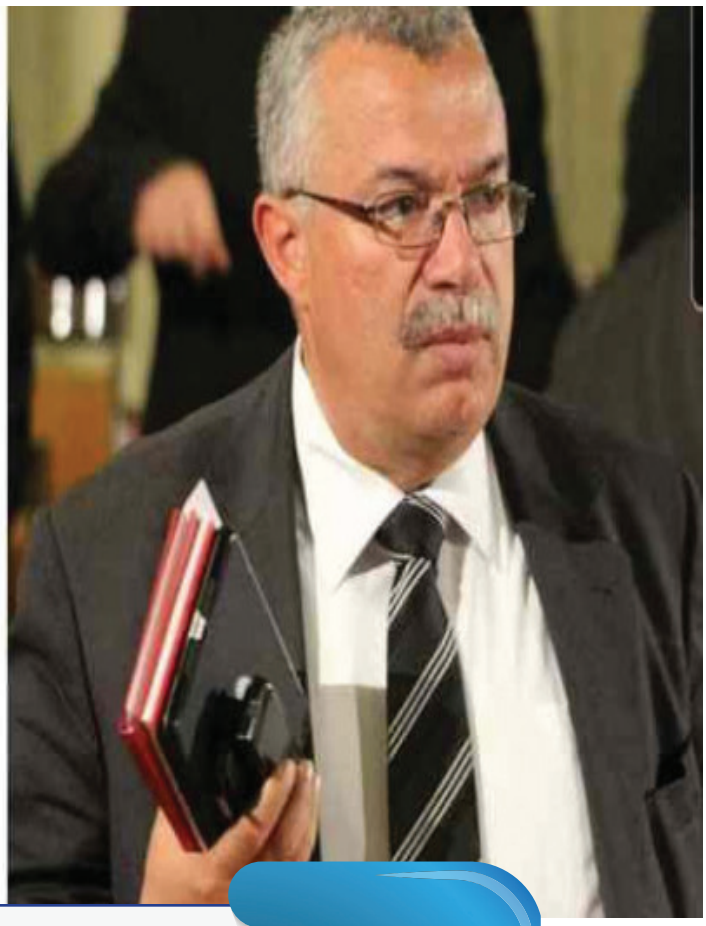

تونس سائرة نحو انتخابات سيتشكّل من خلالها مشهد جديد.

الحركة لأنّ الأحزاب العقائديّة ترتبط بزعيمها وقياداتها وتعتاش على رمزيّتهم وبالتالي فإنّ محاكمة قيادات النهضة ستكون في هذا بمثابة رصاصة الرّحمة لوضع الحركة المهترئ والمتآكل والمتصدّع بفعل تدابير 25 جويلية/ يوليو.

ما الذي يكشفه إعلان الحركة استعدادها لتقديم تنازلات؟

لا معنى لتنازلات يقدّمها طرف فقد هامش المناورة وكلّ الأوراق التي يمتلكها وليس لها منافذ للعودة للمشهد بعد أن فقدت مصداقيتها وفشلت في تحشيد الشارع وتخلّى عنها داعميها بعد أن ثبت لهم عجزها وقصورها في إدارة الدّولة والبقاء في سدّة الحكم.

هل فشلت الحركة في التحشيد شعبيا لدعم مواقفها؟

إنّ فشل الحركة في تحشيد الشارع ثابت وأكيد منذ فجر 26جويلية/ يوليو بعد أن تحوّل الغنّوشي للبرلمان في محاولة لتقاسم النفوذ وتقسيم البلاد وأعتقد أنّ الغنّوشي فوجئ كما فوجئ الجميع بوزنه ووزن الحركة في البلاد، لأنّ الحركة لم تبني قواعدها على تصوّرات ومبادئ ومشاريع حكم بل تلاعبت بالمزاج العام الذي تسلّلت له من بوّابة المعتقد فكان

لغنوشي وصهره فقدوا الحماية المرتبطة بثقل تنظيماتهم السياسية.

من الطبيعي أن تنهار بذلك الشكل وبتلك السرعة ولم يبق لها اليوم سوى تحريك مافيات المضاربة والاحتكار لإجبار مؤسّسة الرئاسة على تسويات تخفّف من وطأة اندحارها.

هل ستكون الحركة جزء من الحوار الوطني؟

لا أعتقد أنّه سيتمّ حوار وطني وإنّ قبلت مؤسّسة الرئاسة بمحاورة قوى ضعيفة ومهزوزة فلن تكون المسألة كما حصل في 2013، بل ستكون في شكل اجتماع وفي كلّ الأحوال لن تكون النهضة طرفا فيه.

ما هي الحلول المطروحة لتجاوز الأزمة السياسية في البلاد؟

المعضلة الحقيقية هيّ سحب المضاربين للموادّ الأساسية من السوق وفي هذا السياق الحكومة مطالبة بحلّ هذا المشكل بأيّ شكل وفي أسرع وقت ممكن، كما تكمن المشكلة في تدهور المقدرة الشرائيّة... وفيما يتعلّق بالوضع السياسي نحن سائرون إلى انتخابات سيتشكّل من خلالها مشهد جديد رغم كلّ محاولات التوتير والارباك التي تقودها القوى المفلسة والتي تعوّدت على حسم المعارك الانتخابية بالمال السياسي والاعلام المأجور...

إذا تمكّنت الحكومة من فضّ المسائل الاقتصاديّة العاجلة سندخل مرحلة من الاستقرار والازدهار بعد التخلّص من كلّ معيقات النموّ وعلى رأسها النخبة السياسية الفاسدة المتحالفة والمتورّطة مع الفاسدين في عالم المال والأعمال والذين تضاعفوا في عشريّة النهضة.

كـركـاتيـر